

بيان المؤهلات

يتم تقديم هذا البيان وفقاً لأحكام المادة 36 الفقرة (4) (أ) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والفقرة 6 من قرار جمعية الدول الأطراف للمحكمة الجنائية الدولية رقم - ICC-ASP/3/Res.6.

تتقدم حكومة كولومبيا بموجبه بترشيح السيد إدواردو سيفوينتسن الرئيس السابق للمحكمة الدستورية ومحكمة العدل الدستورية والمحقق بأمور الشكاوى الحكومية لكولومبيا، كمرشح لمنصب قاض في المحكمة الجنائية الدولية للانتخابات بموجب القائمة ألف. وتعتبر الحكومة بأن السيد سيفوينتسن يتحلى بصفات استثنائية التي تضافر عمله المتفوق وأعلى القيم الأخلاقية والإنسانية.

إن هذا الترشيح يتم بموجب شروط المادة 36، الفقرة 4 (أ) (2) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

إن السيد إدواردو سيفوينتسن هو مواطن كولومبي وإيطالي، ولكنه يقدم ترشيحه بصفته مواطن كولومبي وبالتالي يتلقى دعم حكومة كولومبيا.

لقد أثبت إدواردو سيفوينتسن في عمله الأكاديمي والمهني الطويل الأمد معرفة واسعة وعميقة للقانون الجنائي والإجراءات الجنائية، فضلاً عن خبرات متميزة في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان. وبعد عدة سنوات بصفته كأستاذ في جامعة لوس أندس في كولومبيا، تم تعيينه كقاض في محكمة العدل الدستورية الكولومبية، حيث أصبح القاضي الأعلى لها في عام 1999.

إن قرارات أحكام المحكمة الخاصة العليا لها أهمية معروفة جداً في كولومبيا وكذلك في أميركا اللاتينية. كما أن المحكمة معترف بها بأنها واحدة من المحكمتين الأكثر ابتكاراً وتقدماً خلال العقدين الماضيين. لقد كان للقرارات المتعلقة بالقانون الجنائي الذي اعتمدهته المحكمة الدستورية تأثيراً كبيراً على تكوين وتطبيق الإجراءات الجنائية في كولومبيا. كما أنها كانت أيضاً حاسمة في دمج الإطار القانوني الدولي في الإجراءات القانونية الواجبة، والجرائم الدولية، ومعايير حقوق الإنسان الدولية، في القانون الجنائي كولومبيا.

لقد كان إدواردو سيفوينتيس قاضي الإبلاغ لقرارات الأحكام في القانون الجنائي الصادرة عن المحكمة الدستورية التي كانت موضع تقدير كبير وذات الصلة، مثل تلك التي تشير إلى الحد من صلاحيات الدولة الاستثنائية؛ ووضع حدود للمحاكم العسكرية وللعدالة الجنائية العسكرية؛ ونطاق الواجب للامتثال للأوامر العليا كلما كان لها تأثير على حماية حقوق الإنسان الدولية؛ وتعزيز الحق الدستوري للإجراءات القانونية الواجبة ضمن المحاكمات الجنائية والتحقيقات وغيرها.

وكان المرشح أيضا قاضي الإبلاغ لقرارات الأحكام ذات الصلة بشأن مفهوم "الكتلة الدستورية" (Bloque de Constitucionalidad)¹ التي وسعت نطاق الحماية القانونية. وفقا لهذه الأحكام، فإن المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي صادقت عليها كولومبيا تسود في الإطار القانوني الوطني، وبالتالي تصبح معايير للمراجعة القضائية.

وبعد وقت قصير من ذلك، تم تعيين إدواردو سيفوينتيس عضوا في اللجنة الدستورية ومسؤولاً عن عملية الإصلاح الجنائي الكولومبي، وإدخال نظام الخصومة الجنائية فيه، وكذلك تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة.

في عام 2000 انتُخب إدواردو سيفوينتيس من قبل الكونغرس الكولومبي إلى منصب المحقق في أمور الشكاوى الحكومية، وهو واحد من أهم المسؤولين العامين عن حماية حقوق الإنسان، فضلا عن كونه المسؤول الأعلى عن الدفاع الجنائي العام.

كان أول عمل له بصفته محقق الشكاوى الحكومية لكولومبيا، هو اقتراح تعديل دستوري وتعزيزه وذلك من أجل تسهيل التصديق على نظام روما الأساسي.

خلال الفترة التي قضاها في منصبه، ركّز إدواردو سيفوينتيس جهوده على تحسين نظام الدفاع العام، وإعادة توجيه الاستراتيجيات العملية الجنائية من أجل تعزيز الضمانات الإجرائية والحماية الفعالة للأطراف في المحاكمات الجنائية، لا سيما الضحايا. كما أنه تولى أيضا دورا فاعلا في حماية حقوق الإنسان للفئات المتعرضة للتمييز تاريخيا، مثل النساء والسكان الأصليين.

¹ إنها مجموعة من القواعد والمبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي توجد لها تسلسل هرمي دستوري في إطار النظام القانوني الكولومبي.

وبصفته محقق الشكاوى الحكومية، قام إدواردو سيفوينتس بتعزيز مشروع قانون لحماية أمر المثول أمام القضاء. كان عمله أيضاً أساسياً لتكوين آليات فعالة للقيام بالبحث ولمنع حالات الاختفاء القسري. وضمن سلسلة من الإجراءات الموجهة تجاه حماية حقوق الإنسان لضحايا النزاع في كولومبيا، أصدر إدواردو سيفوينتس عدداً كبيراً من "القرارات الإنسانية" حيث ندد بالانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي. ومن خلال هذه القرارات، لم يقيم مكتبه بمنع ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وحسب بل أنه أعطى أيضاً دعماً أساسياً لضحايا النزاع الذين وجدوا في مكتبه جهازاً مفيداً وفعالاً لحماية وتعزيز حقوق الإنسان.

وفي السنوات الأخيرة، تم تعيين إدواردو سيفوينتس من قبل الجلسة الإتمامية للمحكمة الدستورية بصفة قاض مساعد للمحكمة. إن هذا التعيين يدل إلى الاعتبار الرفيع لتزاهة أخلاقياته والموضوعية التي وجهت جميع قراراته أثناء توليه للمناصب العامة.

وإدواردو سيفوينتس هو أيضاً خبير في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وبصفته القاضي في المحكمة الدستورية وكذلك محقق الشكاوى الحكومية، فقد كان المؤلف للقرارات الهامة التي ساعدت على وضع المحكمة الدستورية الكولومبية في طليعة المحاكم الدستورية. ومن بين قراراته الرمزية يمكن أن نجد تلك المتعلقة بـ "الحد الأدنى للمعيشة" والتي تحولت لتشكل القاعدة الأساسية للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فضلاً عن مفهوم "وضع الأمور غير الدستورية"، والتي أصبحت ضرورية لحماية الضحايا النازحين.

النتائج الهامة التي حققها بصفته القاضي الأعلى فضلاً عن كونه محقق الشكاوى الحكومية، أدت إلى تعيين إدواردو سيفوينتس إلى منصب مدير لقسم حقوق الإنسان في مقر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في باريس، حيث واصل تعزيزه للدفاع عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأقليات، كما أنه شارك في المحاربة ضد التمييز الإنساني. إن هذا المرشح يتحدث ويكتب بطلاقة اللغة الأسبانية (لغته الأم) والإنجليزية والإيطالية، كما أنه يتمتع بمستوى جيد بمعرفة اللغة الفرنسية.

وفي عام 2005، تم تعيين إدواردو سيفوينتس بمنصب عميد لكلية الحقوق في لوس أندس، وهي واحدة من أفضل وأهم كليات الحقوق في أميركا اللاتينية. وخلال السنوات الستة التي قضاها عميداً، قام بترويج البحوث الأكاديمية والنقاش حول مواضيع عدة، لا سيما في مجال القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. كما

أن المنشورات العديدة لكلية الحقوق في لوس أندس تثبت التأثير والمشاركة النشطة من جانب إدواردو سيفوينتس في الدفاع عن الضحايا النازحين، وعن المجتمعات من ذوي الأصول الأفريقية، وبصفة عامة جميع الأقليات المتضررة من أعمال العنف.

في عام 2011، بعد ستة سنوات في منصب عميد كلية الحقوق، قرر إدواردو سيفوينتس بأن يصبح أستاذاً مساعداً في كلية الحقوق في لوس أندس، حيث قاد فريقاً من الباحثين الذي قام، بناء على طلب من الحكومة المركزية، بإصدار خطة تنظيمية كاملة للاعتراف ولضمان حقوق ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الذين ينتمون إلى جاليات السكان الأصليين والمنحدرين من أصل أفريقي.

إن ترشيح إدواردو سيفوينتس لا يعبر عن الاعتقاد الحقيقي لحكومة كولومبيا بالحاجة إلى تقديم مرشح يتمتع بالمعايير والقيم الأخلاقية العالية وحسب، بل أنه يمثل أيضاً التزام الحكومة بحماية حقوق الإنسان. كما أن إدواردو سيفوينتس يرمز أيضاً إلى العمل الإيجابي اللازم للدفاع عن حقوق الضحايا الذي بدأ مع اعتماد الدستور الكولومبي في عام 1991.

إن ترشيح إدواردو سيفوينتس يؤكد التزام الشعب الكولومبي بسيادة العدل باعتباره السبيل الوحيد المضمون للعيش في سلام، على النحو الذي تم ذكره في المؤتمر الاستعراضي لنظام روما الأساسي الذي انعقد في كمبالا، أوغندا، في حزيران/يونيو 2010.

* * *